ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

علم الاجتماع الجنائي بين الأسس النظرية والتحولات المعاصرة

Criminal Sociology: Between Theoretical Foundations and Contemporary Transformations

د/بن ناصر سعيدة [1]، د/ صادق ايمان [2]

[1] جامعة تيبازة: bennaceur.saida@cu-tipaza.dz

[2] جامعة الجزائر 2: imane.sadek@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 05 / 04/ 2026 تاريخ القبول: 07 / 06/ 2026 تاريخ النشر: 2026/06/09

Abstract:

This article examines criminal sociology between theoretical foundations and contemporary transformations, focusing on the relationship between crime, social control, and value systems, including religious, cultural, and philosophical frameworks such as Islam, positive law, capitalism, communism, and Confucian thought, as well as contemporary phenomena such as cybercrime and transnational

Keywords: Criminal sociology, Crime, social control, Value systems, Contemporary transformations, rehabilitation, Criminal policy

المؤلف المرسل: بن ناصر سعيدة
البريد الالكتروني: bennaceur.saida@cu-tipaza.dz

الملخص:

يتناول هذا المقال دراسة **علم الاجتماع الجنائي بين الأسس النظرية والتحولات المعاصرة**، مع التركيز على العلاقة بين الجريمة، الضبط الاجتماعي، والمنظومات القيمية والثقافية والدينية مثل الإسلام، القوانين الوضعية، الرأسمالية، الشيوعية، وفكر كونفوشيوس، بالإضافة إلى التحولات الحديثة كالجريمة الإلكترونية والعابرة للحدود. كما يناقش المقال دور الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، أثر الفقر والتفاوت الاجتماعي على السلوك الإجرامي، وأهمية التكامل بين النظرية والتطبيق في وضع السياسات الجنائية وإعادة التأهيل. ويختتم بتقديم توصيات لتعزيز النزاهة الأكاديمية، تطوير برامج الوقاية وإعادة التأهيل، استخدام التكنولوجيا الحديثة، مراعاة التنوع الثقافي والقيمي، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة

الكلمات المفتاحية:

علم الاجتماع الجنائي، الجريمة، الضبط الاجتماعي، المنظومات القيمية، التحولات المعاصرة، إعادة التأهيل، السياسة الجنائية .

مقدمة :

يُعد علم الاجتماع الجنائي أحد أهم الفروع العلمية في دراسة السلوك الإجرامي، إذ يهتم بتحليل الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية ترتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحيط بالفرد والمجتمع، وليس مجرد سلوك فردي منعزل (العتيبي، 2021، ص 12). ويقوم هذا الحقل المعرفي على فهم كيفية تشكل الجريمة داخل البنية الاجتماعية، وكيف تؤثر ظروف المجتمع في إنتاج أنماط

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

مختلفة من الانحراف والسلوك الإجرامي، وهو ما يعكس تطوره من مقاربات فردية تركز على الجاني، إلى مقاربات بنيوية أكثر شمولًا تدرس المجتمع ككل في علاقته بالجريمة.(Durkheim, 1897, p. 38)

وفي هذا الإطار، يُقصد بـ الجريمة كل فعل أو امتناع يُعد مخالفًا للقوانين والمعايير الاجتماعية السائدة داخل مجتمع معين، بينما يُفهم الضبط الاجتماعي على أنه مجموعة الآليات الرسمية وغير الرسمية التي تستخدمها المجتمعات لتنظيم السلوك وضمان الامتثال للقواعد، مثل القانون، المؤسسات الأمنية، الأسرة، والدين، والتي تهدف جميعها إلى الحد من الانحراف والحفاظ على التوازن الاجتماعي .(Foucault, 1977, p. 56)أما المنظومات القيمية فهي مجموع القيم والمعتقدات الثقافية والدينية والفكرية التي تحدد معايير الصواب والخطأ داخل المجتمع، وتساهم بشكل مباشر في تفسير الجريمة وتحديد ما يُعتبر سلوكًا منحرفًا أو مقبولًا، وهو ما يفسر اختلاف مفهوم الجريمة من مجتمع إلى آخر.

وتسعى هذه الدراسة إلى استعراض الأسس النظرية التي قام عليها علم الاجتماع الجنائي، مع التركيز على التحولات المعاصرة التي فرضتها العولمة والتطور التكنولوجي، والتي أدت إلى ظهور أنماط جديدة من الجريمة، مثل الجريمة الإلكترونية التي تتم عبر الوسائط الرقمية والإنترنت، والجريمة العابرة للحدود التي تتجاوز الإطار الوطني للدول وتشمل شبكات إجرامية دولية معقدة (Becker, 1963, p. 74).كما تناقش الدراسة العلاقة بين النظرية والتطبيق، ودور هذا العلم في صياغة سياسات العدالة الجنائية وبرامج الوقاية وإعادة التأهيل، بما يعكس أهميته في فهم الظواهر الإجرامية المعاصرة وتحليلها بشكل علمي دقيق.

وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يقدم مقاربة تفسيرية للجريمة باعتبارها نتاجًا لتفاعل معقد بين البنية الاجتماعية والمنظومات القيمية وآليات الضبط الاجتماعي، مما يستدعي اعتماد مقاربات أكاديمية دقيقة ومنهجية قائمة على البحث العلمي الموثوق لفهم هذه الظاهرة المتغيرة والمتجددة باستمرار.

1/نشأة علم الاجتماع الجنائي

عرفت البشرية الجريمة منذ أقدم عصورها وتحولت الجريمة إلى ظاهرة اجتماعية شاذة في حياة التجمعات البشرية منذ القدم ، وأصبحت الجريمة تمثل مشكلة على مر الأزمنة وباختلاف المجتمعات الإنسانية. وظهرت العديد من الآراء في محاولة لتفسير هذه الظاهرة لبحث دوافعها ولمحاولة السيطرة عليها. (Simons, 2013, p. 12)

واتخذت هذه الآراء في البداية طابعا غير علمي في تفسير الظاهرة الإجرامية ؛ حيث كان الفلاسفة يرجعون ارتكاب الجريمة إلى أن الأرواح الشريرة تتقمص جسد المجرم وتدفعه لإغضاب الآلهة وارتكاب جريمته ، أو يرجعونها إلى لعنة الآلهة وغضبها التي تنزل بالمجرم فتؤدي به إلى ارتكاب الجريمة ، ولذلك كانوا يرون أن الوسيلة الوحيدة لمعالجة المجرم هي في تعذيبه حتى يتم طرد هذه الأرواح الشريرة من جسده أو يتم إرضاء الآلهة ..(Chauvet, 2009, p. 45)

وهذه المحاولات أو الآراء التي قيل بها لتفسير ارتكاب الجريمة لا تتسم بالطابع العلمي وبالتالي لا يمكن القول بأن هذه المحاولات قد عرفت علم الإجرام بالمفهوم العلمي الحديث.

وظهرت بعد ذلك وفي القرن الثامن عشر محاولات لإيجاد تفسير علمي للجريمة ، وكانت هذه المحاولات تركز فقط على المجرم دون الظاهرة الإجرامية ، وانصبت هذه الدراسات على الربط بين الجريمة وبين وجود عيوب خلقية ظاهرة في الجمجمة والوجه وكذلك بينها وبين وجود خلل عقلي أصاب المجرم فدفعه إلى ارتكابها.(Wilson & Herrnstein, 1985, p. 30)

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

ويمكن القول بأن دراسة الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لم تأخذ الطابع العلمي إلا في بدايات القرن التاسع عشر بفضل جهود المدرسة الفرنسية فقد كان الأفكار هذه المدرسة الفضل في إلقاء الضوء على أهمية العوامل الاجتماعية في نطاق دراسة الظاهرة الإجرامية إلى جانب العوامل الفردية(Berry, 2002, p. 21)

وقد كان لظهور المدرسة الوضعية الإيطالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أثر بالغ الأهمية في تقدم الدراسات المتعلقة بعلم الإجرام وفي إعطاء هذه الدراسات بعدة منهجية جديدة من خلال استخدام رائدها لومبروزو المنهج التجريبي في دراسة الشخصية الإجرامية ، وقد ذهب بعض الفقه إلى القول بأن الأبحاث التي قام بها لومبروزو تمثل بداية الدراسة العلمية للظاهرة الإجرامية بالمعنى الدقيق.

وكان من نتيجة الأبحاث التي قام بها لومبروزو أن نشر كتاب في عام 1876 بعنوان " الإنسان المجرم"، وذكر أن هذا الإنسان المجرم يتميز بخصائص تكوينية جسدية تختلف عن غيره المجرمين ، وأرجع ذلك إلى أن المجرم يرتد بالشبه إلى الإنسان البدائي الذي اتخذ منه نموذجا أو نمطا للإنسان المجرم. (Garcia, 2010, p. 78)

وقد خلص لومبروزو كذلك إلى أن الإنسان المجرم مصاب بخلل في سير أجهزة جسمه الداخلية و إلى أنه يعاني من اضطرابات نفسية وعقلية ترتد به إلى الإنسان البدائي ولا شك أن تقدم الأبحاث الخاصة بعلم الإجرام كان مرتبطة بتقدم العديد من العلوم الأخرى ، ومن هذه العلوم علم الطب وعلم النفس وعلم الاجتماع ، وكان نتيجة تقدم هذه العلوم أن تقدمت البحوث الإجرامية ونشأت علوم متفرعة عن علم الإجرام مثل علم البيولوجيا الجنائية ، ثم علم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي.

✓ **تعريف علم الإجرام.**

واجه الباحثون صعوبة في تحديد تعريف دقيق لعلم الإجرام نظرًا لحداثة هذا العلم، مما أسفر عن تعدد تعريفاته وتباينها بين العمومية والتوسعة المفرطة (Orton, 2015, p. 14).

فقد عرفه بعض العلماء بأنه *علم الجريمة أو علم ظاهرة الإجرام*، أي العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية وأسبابها، سواء كانت متعلقة بالمجرم نفسه أو بالبيئة المحيطة به (Orton, 2015, p. 18). وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم توسيع مفهوم علم الإجرام ليشمل ليس فقط دراسة أسباب الجريمة، بل أيضًا علم العقاب وعلم الاجتماع القانوني باعتبار الجريمة جانبًا اجتماعيًا من قانون العقوبات (Hart, 2008, p. 55).

غير أن هذه التعريفات عُدَّت عامة أو متداخلة مع علوم أخرى، ولذلك استقر الفقه السائد على تعريف **علم الإجرام** بأنه:

ذلك الفرع من العلوم الجنائية الذي يدرس الجريمة كظاهرة فردية واجتماعية دراسة علمية لمعرفة العوامل المؤدية إليها بغية مكافحتها والحد من تأثيرها (Yates, 2012, p. 7).

✓ **موضوع علم الإجرام**

يتضح من التعريف المتقدم أن علم الإجرام يتناول بالدراسة كلًا من: الجريمة والمجرم (Yates, 2012, p. 9)

أ. مدلول الجريمة في الدراسات الإجرامية

يميز الفقه بين مدلولين للجريمة:

1. المدلول القانوني أو الشكلي للجريمة

وفقا لهذا المعنى، تُعرف الجريمة بأنها كل سلوك إيجابي أو سلبي يخالف أحكام قانون العقوبات أو القوانين المكملة له (Shomiker, 2014, p. 15). ويقتضي هذا التعريف

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

استبعاد الأفعال ذات الخطورة الاجتماعية التي لا تستوفي الشروط القانونية اللازمة لاعتبارها جرائم من منظور قانون العقوبات .(Brown, 2010, p. 64) ويُنتقد هذا التعريف لأنه يُهمهم البعد الاجتماعي للجريمة ويجعلها مجرد واقعة قانونية بدون تحليل آثارها الاجتماعية الفعلية.(Brown, 2010, p. 72)

2.المدلول الاجتماعي للجريمة

ذهب فريق من الفقهاء لتعريف الجريمة من منظور اجتماعي، باعتبارها *كل سلوك يخالف القيم والمبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع* حتى وإن لم يُنص عليه في قوانين العقوبات .(Miller, 2007, p. 88) أما النقد الموجه لهذا التعريف فيتمثل في تعارضه مع مبدأ **شرعية الجرائم والعقوبات** الذي يحمي الحريات الفردية، إذ إن المشرع الجنائي لا يجرم ما يخالف الأخلاق فقط، وإنما ما يمس مصلحة جوهرية للمجتمع.(Johnson, 2013, p. 47)

ترجيح المدلول القانوني

رغم الانتقادات الموجهة للتعريف القانوني للجريمة، فإن الغالبية من الفقه تؤيد الأخذ به في الدراسات الإجرامية، لأنه يضفي على مفهوم الجريمة قدرًا من الثبات والتحديد، ويحافظ على عمومية الدراسات ونتائجها عبر الزمن (Parker, 2016, p. 125)

2/الإطار النظري الكلاسيكي

1.2نظرية التفكك الاجتماعي

ترتكز نظرية التفكك الاجتماعي على فكرة أن ارتفاع معدلات الجريمة مرتبط بضعف الروابط الاجتماعية في المجتمع، خاصة في المناطق الحضرية التي تعاني من الفقر، والهجرة، وعدم الاستقرار الأسري .(Shaw & McKay, 1942, p. 63) وتشير

النظرية إلى أن المجتمعات التي تعاني من تفكك اجتماعي شديد لا تستطيع فرض قواعد وضوابط واضحة، مما يزيد من احتمالية ظهور السلوك الإجرامي. وقد شكلت هذه النظرية أساسًا لدراسات المناطق الحضرية والتحليل المكاني للجريمة في علم الاجتماع الجنائي.

2.2نظرية الأنومي (اللامعيارية)

طور روبرت ميرتون نظرية الأنومي لتفسير الجريمة كنتيجة للتوتر بين الأهداف الثقافية التي يفرضها المجتمع والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيقها (Merton, 1938, p. 78) ففي المجتمعات التي تُلزم الأفراد بتحقيق النجاح المادي أو الاجتماعي، لكن لا توفر الوسائل المشروعة للجميع، يلجأ البعض إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافهم، مما يؤدي إلى السلوك الإجرامي. وتُعد هذه النظرية من أهم النظريات البنيوية التي تربط بين التفاوت الاجتماعي والجريمة.

3.2نظرية الوصم الاجتماعي

تركز نظرية الوصم الاجتماعي على تأثير المجتمع في تعريف الفرد كمنحرف. وفقًا لهوارد بيكر، يصبح الشخص "مُصنّفًا كمجرم" نتيجة لتفاعله مع المجتمع، وليس فقط بسبب الفعل نفسه .(Becker, 1963, p. 52) وبذلك، قد يؤدي الوصم الاجتماعي إلى تعزيز الهوية الإجرامية للفرد، حيث يتبنى الفاعل السلوك المنحرف كنتيجة للتصنيف الاجتماعي الذي فرضه المجتمع.

3/التحولات المعاصرة في الجريمة

شهدت الظاهرة الإجرامية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست مختلف أشكالها وأنماطها ووسائل ارتكابها، وذلك نتيجة التغيرات المتسارعة التي عرفتها

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

المجتمعات المعاصرة على المستويات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تعد الجريمة تقتصر على صورها التقليدية المرتبطة بالاعتداء على الأشخاص أو الممتلكات، بل أصبحت أكثر تعقيدًا وتشابكًا بفعل التطور التقني واتساع العلاقات الاقتصادية الدولية وتزايد الترابط بين المجتمعات. وقد فرضت هذه التحولات تحديات جديدة على علم الاجتماع الجنائي، الذي أصبح مطالبًا بتطوير أدواته النظرية والمنهجية لفهم الأنماط المستجدة للسلوك الإجرامي وتحليل العوامل الاجتماعية التي تقف وراءها. كما أن التحولات التي مست بنية المجتمع المعاصر أدت إلى تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط الضبط الاجتماعي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أشكال الانحراف والجريمة وأساليب ممارستها وانتشارها (أبو عامر، 2007، ص 45؛ عبد الستار، 2009، ص 61).

ومن أبرز مظاهر هذه التحولات بروز الجريمة الإلكترونية التي تعد من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة في ظل الثورة الرقمية. فقد أدى الانتشار الواسع للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى خلق فضاءات جديدة للتفاعل الاجتماعي والاقتصادي، لكنها في الوقت نفسه وفرت فرصًا جديدة لممارسة أنشطة إجرامية لم تكن معروفة من قبل بهذا الحجم والانتشار. وتشمل الجريمة الإلكترونية مجموعة واسعة من الأفعال غير المشروعة، مثل الاختراق الإلكتروني، وسرقة البيانات الشخصية، والاحتيال المالي عبر الإنترنت، وانتحال الهوية الرقمية، والابتزاز الإلكتروني، والتجسس المعلوماتي، ونشر البرمجيات الخبيثة، إضافة إلى الجرائم المرتبطة بالمساس بالحياة الخاصة للأفراد والمؤسسات. وتتميز هذه الجرائم بقدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية وصعوبة تحديد مرتكبيها، فضلًا عن السرعة الكبيرة التي تتم بها مقارنة بالجرائم التقليدية. كما أن التطور المستمر للتكنولوجيا يؤدي إلى

ظهور أساليب إجرامية جديدة بشكل متواصل، مما يجعل المؤسسات الأمنية والقضائية في مواجهة تحديات متجددة تتطلب التحديث المستمر للمنظومات القانونية والتقنية (العتيبي، 2021، ص 118؛ حسني، 2013، ص 77).

كما ساهمت العولمة في إعادة تشكيل الخريطة الإجرامية العالمية، حيث برزت الجرائم العابرة للحدود كإحدى أهم الظواهر التي تستقطب اهتمام الباحثين في علم الاجتماع الجنائي. فالتطور الكبير في وسائل النقل والاتصال وتحرير المبادلات الاقتصادية بين الدول أدى إلى تسهيل حركة الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود، وهو ما استغلته التنظيمات الإجرامية الدولية لتوسيع أنشطتها ونطاق عملها. وتشمل هذه الجرائم الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والاتجار بالأعضاء البشرية، وغسل الأموال، وجرائم الإرهاب الدولي، وغيرها من الأنشطة التي تتجاوز قدرة دولة واحدة على مواجهتها بصورة منفردة. وتكشف هذه الجرائم عن الطبيعة المتغيرة للجريمة المعاصرة التي أصبحت أكثر تنظيمًا واحترافية، كما تعكس وجود شبكات إجرامية عابرة للحدود تمتلك موارد مالية وتقنية ضخمة تمكنها من استغلال الثغرات القانونية والاختلافات التشريعية بين الدول. ولذلك أصبح التعاون الدولي والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية ضرورة ملحة لمواجهة هذه الأنماط المستحدثة من الإجرام (سرحان، 2008، ص 92؛ أبو عامر، 2007، ص 58).

ومن التحولات البارزة كذلك تزايد أهمية الجريمة الاقتصادية والمالية في المجتمعات الحديثة، خاصة في ظل التوسع الهائل للأسواق المالية والعولمة الاقتصادية وتنامي دور الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى. فقد أصبحت الجرائم الاقتصادية تشكل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، نظرًا لما تسببه من خسائر مالية جسيمة وتأثيرات سلبية على الثقة في المؤسسات الاقتصادية والمالية. وتشمل

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

هذه الجرائم الفساد المالي والإداري، والرشوة، والاختلاس، والتهرب الضريبي، والتلاعب بالأسواق المالية، وغسل الأموال، واستغلال النفوذ لتحقيق مكاسب غير مشروعة. كما ترتبط هذه الجرائم في كثير من الأحيان بمراكز القوة الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يجعل اكتشافها ومتابعتها أكثر تعقيدًا مقارنة بالجرائم التقليدية. ويرى العديد من الباحثين أن تنامي هذا النوع من الجرائم يعكس التحولات العميقة التي عرفتها النظم الاقتصادية المعاصرة، والتي جعلت المصالح المادية والربح السريع من بين العوامل المؤثرة في بعض أشكال السلوك المنحرف (رمضان، 2004، ص 33؛ حسني، 2013، ص 85).

وإلى جانب هذه الأنماط المستحدثة، أفرزت التحولات الاجتماعية والثقافية المعاصرة صورًا جديدة من الانحراف ترتبط بتغير منظومة القيم وأنماط الحياة داخل المجتمعات. فقد ساهمت التحولات الأسرية واتساع المجال الحضري وتزايد النزعة الفردية وتراجع بعض أشكال الرقابة الاجتماعية التقليدية في إعادة تشكيل البيئة الاجتماعية التي تتولد فيها الجريمة. كما أدت التطورات التكنولوجية إلى ظهور مجتمعات افتراضية وعلاقات اجتماعية جديدة يصعب إخضاعها للآليات التقليدية للضبط الاجتماعي، وهو ما أوجد تحديات إضافية أمام المؤسسات التربوية والقانونية والأمنية. وفي هذا السياق، أصبح الباحثون يؤكدون على ضرورة دراسة الجريمة في ضوء التحولات البنيوية التي يشهدها المجتمع المعاصر بدل الاكتفاء بالتفسيرات التقليدية التي تركز على العوامل الفردية وحدها (عبد الستار، 2009، ص 69؛ سرحان، 2008، ص 101).

وتؤكد هذه المعطيات أن الجريمة المعاصرة أصبحت أكثر تعقيدًا وتنوعًا وترابطًا مع مختلف التحولات التي يعرفها المجتمع العالمي، الأمر الذي يجعل فهمها ومواجهتها

رهينين بتبني مقاربات علمية متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل السوسيولوجي والقانوني والاقتصادي والتكنولوجي. كما تبرز الحاجة إلى تطوير السياسات الجنائية وآليات الضبط الاجتماعي بما يتلاءم مع طبيعة الجرائم المستحدثة، مع تعزيز البحث العلمي المتخصص والتعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات، من أجل بناء استراتيجيات أكثر فاعلية في الوقاية من الجريمة والحد من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. ومن ثم فإن دراسة التحولات المعاصرة في الجريمة تمثل مدخلًا أساسيًا لفهم التغيرات التي تشهدها المجتمعات الحديثة واستشراف التحديات المستقبلية التي ستواجه أنظمة العدالة الجنائية في العالم (أبو عامر، 2007، ص 60؛ رمضان، 2004، ص 41؛ حسني، 2013، ص 90؛ عبد الستار، 2009، ص 75).

4/المقاربات النقدية الحديثة في علم الاجتماع الجنائي

شهد علم الاجتماع الجنائي خلال العقود الأخيرة بروز مجموعة من المقاربات النقدية التي سعت إلى تجاوز التفسيرات التقليدية للجريمة، والتي كانت تركز في الغالب على الجاني أو على الظروف الاجتماعية المباشرة المحيطة بالفعل الإجرامي. فقد انصب اهتمام هذه المقاربات على تحليل العلاقة بين السلطة والقانون والمؤسسات الاجتماعية، والكشف عن الكيفية التي يتم من خلالها إنتاج مفاهيم الجريمة والانحراف داخل المجتمع. ومن هذا المنطلق، لم تعد الجريمة تُفهم باعتبارها مجرد خرق للقانون، بل أصبحت تُدرس بوصفها ظاهرة اجتماعية ترتبط بطبيعة النظام الاجتماعي وبآليات ممارسة السلطة والضبط الاجتماعي التي تحدد ما هو مشروع وما هو غير مشروع داخل المجتمع (عبد الستار، 2009، ص 84؛ أبو عامر، 2007، ص 71).

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

وتؤكد المقاربات النقدية أن القانون ليس دائمًا أداة محايدة لتحقيق العدالة، بل قد يعكس في بعض الأحيان موازين القوى والمصالح السائدة داخل المجتمع. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تحليل المؤسسات العقابية والقضائية والأمنية باعتبارها مؤسسات تضطلع بدور أساسي في تنظيم السلوك الاجتماعي وضبطه. فالسجون والمحاكم وأجهزة الشرطة لا تقتصر وظائفها على معاقبة المخالفين للقانون، وإنما تسهم أيضًا في إنتاج أنماط معينة من السلوك المقبول وترسيخ معايير اجتماعية محددة. ومن ثم فإن دراسة الجريمة تستوجب فهم السياق الاجتماعي والسياسي الذي تعمل داخله هذه المؤسسات، ومدى تأثيرها في تشكيل التصورات الاجتماعية حول الانحراف والعقاب والعدالة (حسني، 2013، ص 92؛ سرحان، 2008، ص 77).

كما تركز المقاربات النقدية الحديثة على البعد التفاعلي للجريمة، من خلال الاهتمام بالعمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى تكوين الهوية الإجرامية لدى الفرد. فالفعل الإجرامي لا يكتسب معناه الاجتماعي من خلال طبيعته فقط، وإنما من خلال ردود أفعال المجتمع والمؤسسات المختلفة تجاهه. وعندما يتم تصنيف فرد معين بوصفه منحرفًا أو مجرمًا، فإن هذا التصنيف قد يؤثر بصورة عميقة في نظرته إلى ذاته وفي مكانته الاجتماعية، الأمر الذي قد يدفعه إلى تبني هذه الهوية وإعادة إنتاج السلوك المنحرف بصورة متكررة. ولهذا ترى هذه المقاربة أن الانحراف ليس صفة ملازمة للفرد بقدر ما هو نتيجة لعملية اجتماعية معقدة تقوم على التفاعل بين الفاعل الاجتماعي ومحيطه الاجتماعي (رمضان، 2004، ص 46؛ عبد الستار، 2009، ص 88).

وتكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة في دراسة فئات الأحداث والشباب، حيث يمكن أن يؤدي الوصم الاجتماعي والإقصاء والتهميش إلى تعميق الشعور بالاغتراب

الاجتماعي ودفع الأفراد نحو الانخراط بصورة أكبر في السلوك الإجرامي. كما أن المعاملة السلبية التي قد يتعرض لها بعض الأفراد من قبل مؤسسات الضبط الاجتماعي أو من قبل المجتمع المحلي قد تساهم في تكريس صورة ذاتية سلبية لديهم، وتجعل فرص اندماجهم الاجتماعي أكثر صعوبة. ومن هنا تؤكد الدراسات السوسيولوجية الحديثة على أهمية برامج الإدماج الاجتماعي وإعادة التأهيل والحد من الممارسات التي تؤدي إلى الوصم والنبذ الاجتماعي، لما لذلك من أثر في الوقاية من العود إلى الجريمة (أبو عامر، 2007، ص 79؛ حسني، 2013، ص 101).

ومن ناحية أخرى، تسلط المقاربات النقدية الضوء على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بوصفها عوامل تؤثر في كيفية تطبيق القانون وفي فرص الأفراد للتعرض للوصم والعقاب. فالفئات الهشة والمهمشة اجتماعيًا غالبًا ما تكون أكثر عرضة للرقابة الاجتماعية والعقوبات القانونية مقارنة بالفئات التي تمتلك موارد اقتصادية أو اجتماعية أكبر. ولذلك فإن فهم الجريمة من منظور نقدي يقتضي تحليل علاقات القوة وعدم المساواة داخل المجتمع، والكشف عن الكيفية التي تؤثر بها هذه العلاقات في إنتاج الظاهرة الإجرامية وفي أساليب مواجهتها.

وعليه، فإن المقاربات النقدية الحديثة أسهمت في توسيع مجال علم الاجتماع الجنائي من خلال نقل الاهتمام من دراسة الجريمة باعتبارها فعلًا فرديًا إلى دراسة العمليات الاجتماعية والمؤسساتية التي تنتج مفاهيم الجريمة والانحراف والعقاب. كما أتاحت فهمًا أكثر عمقًا للعلاقة بين السلطة والضبط الاجتماعي والهوية الإجرامية، مؤكدة أن مكافحة الجريمة لا تقتصر على تشديد العقوبات أو تعزيز الرقابة الأمنية، بل تتطلب أيضًا معالجة الظروف الاجتماعية والثقافية التي تسهم في إنتاج الانحراف وإعادة إنتاجه داخل المجتمع، بما يحقق قدرًا أكبر من العدالة

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

الاجتماعية والاندماج المجتمعي والاستقرار الاجتماعي (سرحان، 2008، ص 95؛ رمضان، 2004، ص 52؛ عبد الستار، 2009، ص 90؛ حسني، 2013، ص 105).

5.العلاقة بين الجريمة والتنمية الاجتماعية

تعد العلاقة بين الجريمة والتنمية الاجتماعية من القضايا الأساسية التي حظيت باهتمام واسع في علم الاجتماع الجنائي، نظرًا لارتباط الظاهرة الإجرامية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الأفراد داخل المجتمع. فالتنمية الاجتماعية لا تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، وإنما تشمل تحسين نوعية الحياة وتوفير فرص العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية. وعندما تعجز المجتمعات عن تحقيق هذه الأهداف أو تعاني من اختلالات تنموية حادة، تظهر مجموعة من المشكلات الاجتماعية التي قد تشكل بيئة ملائمة لانتشار السلوك الإجرامي والانحراف. ومن هذا المنطلق، ينظر العديد من الباحثين إلى الجريمة باعتبارها أحد المؤشرات الدالة على وجود اختلالات اجتماعية واقتصادية تتطلب المعالجة من خلال سياسات تنموية شاملة وليس فقط عبر الإجراءات العقابية التقليدية.

ويُعد الفقر والبطالة من أبرز العوامل الاجتماعية التي ترتبط بارتفاع معدلات الجريمة في العديد من المجتمعات. فالأفراد الذين يواجهون صعوبات اقتصادية حادة أو يعانون من الحرمان المادي قد يجدون أنفسهم أمام فرص محدودة لتحقيق احتياجاتهم الأساسية أو تحسين أوضاعهم المعيشية بالوسائل المشروعة. وقد أشار ميرتون إلى أن التناقض بين الأهداف الاجتماعية التي يروج لها المجتمع وبين محدودية الوسائل المشروعة المتاحة لتحقيقها قد يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل غير

قانونية للوصول إلى تلك الأهداف، وهو ما يفسر جانبًا من السلوك الإجرامي في البيئات التي تتسم بضعف الفرص الاقتصادية وارتفاع مستويات الحرمان (Merton, 1938, p. 82).كما أن البطالة لا تقتصر آثارها على فقدان الدخل فقط، بل تمتد إلى الجوانب النفسية والاجتماعية، حيث قد تؤدي إلى الشعور بالإحباط وفقدان المكانة الاجتماعية وضعف الاندماج في الحياة العامة، وهي عوامل يمكن أن تزيد من احتمالات الانحراف والجنوح نحو بعض أشكال الجريمة.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن المجتمعات التي تعرف معدلات مرتفعة من البطالة غالبًا ما تشهد تزايدًا في بعض الجرائم المرتبطة بالحصول على الموارد الاقتصادية، مثل السرقة والاحتيال والاتجار غير المشروع، كما قد تمتد آثار التهميش الاقتصادي إلى زيادة مستويات العنف والصراعات الاجتماعية داخل الأحياء والمناطق التي تعاني من أوضاع معيشية صعبة. ويصبح الأمر أكثر تعقيدًا عندما تتزامن البطالة مع ضعف الخدمات الاجتماعية والتعليمية وغياب برامج الإدماج الاجتماعي، حيث تتراكم عوامل الهشاشة الاجتماعية وتتحول إلى بيئة خصبة لإنتاج السلوك الإجرامي وإعادة إنتاجه عبر الأجيال (Sampson & Wilson, 1995, p. 44)

وإلى جانب الفقر والبطالة، يمثل التفاوت الاجتماعي أحد العوامل البنيوية المؤثرة في تكوين البيئة الإجرامية. فعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة والفرص التعليمية والخدمات الاجتماعية قد يؤدي إلى شعور بعض الفئات بالحرمان النسبي والتمييز الاجتماعي، خاصة عندما تكون الفوارق الاقتصادية واضحة ومعلنة داخل المجتمع. ويؤدي هذا الشعور إلى تنامي الإحساس بعدم العدالة الاجتماعية وتراجع الثقة في المؤسسات، مما قد يدفع بعض الأفراد أو الجماعات إلى تبني سلوكيات منحرفة أو إجرامية باعتبارها وسيلة للتعبير عن الرفض أو لتحقيق أهداف يصعب الوصول

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

إليها بالطرق المشروعة. كما أن التفاوت الاجتماعي لا يؤثر فقط في الأفراد، بل ينعكس أيضًا على مستوى التماسك الاجتماعي داخل المجتمع، حيث تتراجع الروابط الاجتماعية وتضعف مشاعر التضامن والانتماء كلما اتسعت الفجوات بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

وفي هذا السياق، تؤكد نظرية التفكك الاجتماعي أن المجتمعات التي تعاني من مستويات مرتفعة من عدم المساواة والحرمان الاجتماعي تكون أكثر عرضة لظهور أشكال متعددة من الانحراف والجريمة. فضعف الروابط الاجتماعية وتراجع فعالية مؤسسات التنشئة والرقابة الاجتماعية يؤديان إلى انخفاض قدرة المجتمع على ضبط السلوك والمحافظة على الالتزام بالقيم والمعايير المشتركة، الأمر الذي يرفع من احتمالات انتشار الجرائم بمختلف أنواعها، بدءًا من الانحرافات البسيطة وصولًا إلى الجرائم المنظمة والمعقدة (Shaw & McKay, 1942, p. 66). ومن ثم فإن الحد من الجريمة لا يرتبط فقط بتشديد العقوبات أو تطوير الأجهزة الأمنية، بل يتطلب أيضًا تعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والفرص، وتحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة، وتقوية مؤسسات التنشئة والاندماج الاجتماعي. وبذلك تصبح التنمية الاجتماعية أداة أساسية للوقاية من الجريمة وبناء مجتمع أكثر استقرارًا وتماسكًا وقدرة على مواجهة مختلف أشكال الانحراف والإجرام.

6/منهجية البحث في علم الاجتماع الجنائي.

تُعد منهجية البحث العلمي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها علم الاجتماع الجنائي، إذ تمثل الأداة التي تمكن الباحث من فهم الظاهرة الإجرامية وتحليل أبعادها المختلفة في إطارها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ونظرًا للطبيعة المعقدة

للجريمة باعتبارها ظاهرة متعددة الأسباب والعوامل، فإن دراستها تتطلب توظيف مناهج وأساليب بحثية متنوعة تسمح بالكشف عن العوامل المؤثرة فيها وتفسير أنماطها وتحولاتها داخل المجتمع. لذلك يعتمد علم الاجتماع الجنائي على التكامل بين المناهج الكمية والنوعية، باعتبار أن كل منهما يقدم زاوية مختلفة لفهم السلوك الإجرامي، وأن الجمع بينهما يساهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وشمولًا (Babbie, 2013, p. 52؛ أبو النصر، 2017، ص 33)

وتُستخدم الأدوات الكمية على نطاق واسع في الدراسات الجنائية من أجل قياس حجم الظاهرة الإجرامية وتحديد اتجاهاتها ومعدلات انتشارها داخل المجتمع. وتشمل هذه الأدوات الاستبيانات، والمسوح الاجتماعية، والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأجهزة الأمنية والقضائية، إضافة إلى قواعد البيانات المتعلقة بالجريمة والانحراف. وتمكن هذه الأساليب الباحث من جمع بيانات قابلة للقياس والمقارنة، وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي والوضع الاقتصادي ومعدلات الجريمة. كما تسمح باستخدام الأساليب الإحصائية للكشف عن الأنماط العامة للسلوك الإجرامي وتحديد الفئات الأكثر عرضة للانحراف، الأمر الذي يسهم في بناء مؤشرات علمية تساعد على رسم السياسات الوقائية والعلاجية (عبيدات وآخرون، 2014، ص 88).

وفي المقابل، تكتسب الأدوات النوعية أهمية خاصة في الدراسات السوسيولوجية الجنائية، لأنها تتيح التعمق في فهم المعاني والدوافع والسياقات الاجتماعية المرتبطة بالفعل الإجرامي. فالمقابلات المتعمقة، ودراسة الحالة، والملاحظة بالمشاركة، وتحليل الوثائق والسير الذاتية، تمكن الباحث من الاقتراب من الواقع الاجتماعي للمبحوثين وفهم تجاربهم الحياتية وتصوراتهم حول الجريمة والانحراف. وتساعد هذه الأدوات على الكشف عن الجوانب التي يصعب قياسها بالأرقام والإحصاءات، مثل المشاعر

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

والاتجاهات والقيم والتفاعلات الاجتماعية التي تؤثر في السلوك الإجرامي. كما تسمح بفهم الكيفية التي يدرك بها الأفراد أو الجماعات أوضاعهم الاجتماعية وعلاقتها بخياراتهم السلوكية، وهو ما يثري التحليل السوسيولوجي ويمنحه بعدًا تفسيريًا أعمق (أبو النصر، 2017، ص 41؛ رشوان، 2015، ص 67).

ومن أبرز الخصائص المنهجية لعلم الاجتماع الجنائي اعتماده الكبير على الدراسات الميدانية التي تتيح للباحث الانتقال من التحليل النظري إلى ملاحظة الواقع الاجتماعي بصورة مباشرة. فالجريمة لا تحدث في فراغ، وإنما تتشكل داخل بيئات اجتماعية محددة تتفاعل فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والثقافية والديموغرافية. ولذلك يهتم الباحثون بدراسة الأحياء السكنية، والجماعات المحلية، والمؤسسات التربوية والإصلاحية، والمناطق الحضرية والريفية، للكشف عن تأثير الخصائص الاجتماعية للمكان في إنتاج السلوك الإجرامي. وتساعد الدراسات الميدانية على رصد التفاعلات اليومية بين الأفراد والجماعات، وتحليل أنماط الضبط الاجتماعي، ومستوى التماسك الاجتماعي، ودرجة انتشار مشكلات الفقر والبطالة والتهميش، باعتبارها عوامل مؤثرة في ظهور الجريمة وانتشارها (Sampson & Groves, 1989, p. 811).

كما يشكل التحليل الاجتماعي أداة مركزية في منهجية البحث الجنائي، حيث لا يقتصر دور الباحث على وصف الظاهرة الإجرامية، بل يتجاوز ذلك إلى تفسيرها وربطها بالبنية الاجتماعية العامة. فالتحليل السوسيولوجي يسمح بدراسة العلاقات القائمة بين الجريمة ومختلف المتغيرات الاجتماعية، مثل الأسرة، والتعليم، والطبقة الاجتماعية، والتحضر، والهجرة، والتغير الثقافي. ومن خلال هذا التحليل يمكن فهم الأسباب العميقة للانحراف والكشف عن الآليات الاجتماعية التي تساهم في إنتاجه

أو الحد منه. كما يساعد في بناء نماذج تفسيرية تفسر الاختلافات في معدلات الجريمة بين المجتمعات والفئات الاجتماعية المختلفة، الأمر الذي يعزز القيمة العلمية للدراسات الجنائية ويجعلها أكثر قدرة على تقديم حلول واقعية للمشكلات الاجتماعية المرتبطة بالجريمة (العساف، 2016، ص 59؛ عبيدات وآخرون، 2014، ص 102).

وتبرز أهمية المنهجية العلمية كذلك في ضمان موضوعية النتائج ودقتها، إذ تعتمد الدراسات الجنائية الحديثة على مبادئ الصدق والثبات والحياد العلمي في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. كما أصبح الباحثون يوظفون التقنيات الرقمية والبرامج الإحصائية الحديثة وقواعد البيانات الإلكترونية لتحليل الظواهر الإجرامية بصورة أكثر دقة وشمولًا، مما ساهم في تطوير البحث الجنائي وتوسيع مجالاته التطبيقية. وقد أدى هذا التطور المنهجي إلى تعزيز قدرة الباحثين على استشراف الاتجاهات المستقبلية للجريمة وتقديم توصيات عملية تستند إلى الأدلة العلمية بدل الاعتماد على الانطباعات أو التفسيرات غير الموثقة (أبو النصر، 2017، ص 55).

وبناءً على ذلك، فإن منهجية البحث في علم الاجتماع الجنائي تمثل إطارًا علميًا متكاملًا يجمع بين الأدوات الكمية والنوعية والدراسات الميدانية والتحليل الاجتماعي من أجل فهم الجريمة في سياقها الواقعي. كما أن هذا التكامل المنهجي يساهم في إنتاج معرفة علمية دقيقة حول الظاهرة الإجرامية، ويدعم جهود المؤسسات الأكاديمية والأمنية والقضائية في تصميم السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بالوقاية من الجريمة والحد من آثارها الاجتماعية، بما يعزز الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة داخل المجتمع (العساف، 2016، ص 66؛ عبيدات وآخرون، 2014، ص 110).

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

7./اتجاهات المستقبل في علم الاجتماع الجنائي.

يشهد علم الاجتماع الجنائي في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة تتجه نحو إعادة تشكيل أدواته النظرية والمنهجية، وذلك في ظل التطور الكبير الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما يرافقه من توسع في استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. فقد أصبح من المتوقع أن تلعب هذه التقنيات دورًا محوريًا في تطوير البحث الجنائي، من خلال تمكين الباحثين من تحليل كميات هائلة من البيانات في وقت قصير، واستخراج أنماط دقيقة للسلوك الإجرامي، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للجريمة. ويُسهم ذلك في الانتقال من المقاربة التفسيرية التقليدية إلى مقاربة أكثر استباقية تعتمد على تحليل المخاطر والوقاية المبكرة من الجريمة قبل وقوعها. كما أن استخدام تقنيات التعلم الآلي والتحليل الإحصائي المتقدم يفتح آفاقًا جديدة أمام الباحثين لفهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية التي ترتبط بالظاهرة الإجرامية، بما يعزز من فعالية السياسات الجنائية ويجعلها أكثر دقة وارتباطًا بالواقع الاجتماعي المتغير.(Buil-Gil et al., 2020, p. 114)

وفي هذا السياق، لا يقتصر أثر التكنولوجيا على الجانب التقني فحسب، بل يمتد أيضًا إلى إعادة تشكيل العلاقة بين البحث الأكاديمي والممارسة الميدانية في مجال العدالة الجنائية، حيث أصبح من الممكن توظيف الأدوات الرقمية في دعم اتخاذ القرار وتحسين أداء المؤسسات الأمنية والقضائية، وتطوير نظم الإنذار المبكر، وتحليل المناطق الأكثر عرضة للجريمة. كما تساهم هذه التطورات في تعزيز التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، من خلال توفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في تصميم برامج وقائية أكثر فاعلية واستهدافًا للفئات الأكثر هشاشة داخل المجتمع.

ومن جهة أخرى، تفرض العولمة تحديات مستقبلية متزايدة على علم الاجتماع الجنائي، حيث أدت إلى توسع غير مسبوق في حركة الأفراد والأموال والمعلومات عبر الحدود، مما ساهم في ظهور أنماط جديدة من الجرائم العابرة للدول، مثل التهريب الدولي، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، وجرائم الشبكات الإجرامية المنظمة. وتتميز هذه الجرائم بكونها أكثر تعقيدًا وتنظيمًا، وتعتمد على شبكات عابرة للحدود تمتلك إمكانيات مالية وتقنية كبيرة، مما يجعل مكافحتها تتطلب تعاونًا دوليًا واسعًا بين الدول والمؤسسات الأمنية والقضائية. كما أن اختلاف التشريعات القانونية بين الدول قد يشكل عائقًا أمام فعالية المواجهة، الأمر الذي يستدعي تطوير أطر قانونية أكثر تنسيقًا ومرونة قادرة على التكيف مع طبيعة الجريمة المعولمة.

وتؤكد هذه التحولات أن الجريمة في المستقبل ستظل مرتبطة بشكل وثيق بالديناميكيات العالمية للتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة، مما يفرض على علم الاجتماع الجنائي ضرورة تطوير مقارباته التحليلية وأساليبه البحثية بما يواكب هذا التعقيد المتزايد. كما يبرز الدور المتنامي للتعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول كعنصر أساسي في مواجهة الجريمة المعولمة، إلى جانب الحاجة إلى تحديث التشريعات والسياسات الجنائية بشكل مستمر لضمان فعاليتها في ظل التغيرات السريعة في أنماط السلوك الإجرامي. ومن ثم فإن مستقبل علم الاجتماع الجنائي يتجه نحو مزيد من التكامل بين التكنولوجيا والمعرفة السوسيولوجية والقانونية، بما يسمح بفهم أعمق للظاهرة الإجرامية وتطوير أدوات أكثر فاعلية للوقاية منها ومكافحتها(Sheptycki, 2004, p. 67؛Buil-Gil et al., 2020, p. 121)

8/نظرة المنظومات القيمية للجريمة.

يُعد تحليل الجريمة داخل المنظومات القيمية والدينية والسياسية من أهم المقاربات التي يعتمدها علم الاجتماع الجنائي لفهم الاختلافات في تعريف السلوك الإجرامي

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

وتحديد آليات ضبطه داخل المجتمعات المختلفة. فمفهوم الجريمة ليس ثابتًا أو موحدًا، بل يتشكل ضمن سياقات ثقافية وتاريخية ودينية وقانونية متعددة، حيث تلعب القيم الدينية والمرجعيات الأخلاقية دورًا أساسيًا في تحديد ما يُعتبر انحرافًا أو سلوكًا مجرمًا، وفي رسم حدود المقبول وغير المقبول اجتماعيًا. ففي المنظومة الإسلامية، على سبيل المثال، يتأسس التصور الجنائي على مرجعية شرعية تجمع بين البعد الأخلاقي والبعد القانوني، حيث تُصنف الجرائم إلى حدود لها عقوبات مقدرة شرعًا مثل السرقة والزنا، وتعزيرات تُترك لتقدير القاضي وفقًا لظروف الواقعة والمصلحة العامة. ويعكس هذا التصور توازنًا بين الردع والرحمة، وبين حماية المجتمع وضمان العدالة الفردية، كما يبرز دور القيم الدينية في ضبط السلوك الاجتماعي وتعزيز الالتزام بالقواعد الأخلاقية داخل الجماعة (ابن تيمية، 2005، ص 112؛ القرضاوي، 1999، ص 54). وفي السياق ذاته، تشير الدراسات العربية في علم الاجتماع الديني إلى أن القيم الروحية تشكل أحد أهم آليات الضبط غير الرسمي التي تحد من السلوك الإجرامي، من خلال تعزيز الرقابة الذاتية والالتزام الداخلي بالقواعد الاجتماعية (عبد الله، 2012، ص 39).

وفي المقابل، تتباين التصورات حول الجريمة في الديانات والفلسفات الأخرى، حيث تركز بعض الاتجاهات المسيحية والبوذية على النية الداخلية للفرد والسلوك الأخلاقي الباطني باعتباره أساس الحكم على الانحراف، مما يعكس ارتباط الجريمة بالبنية القيمية الداخلية للفرد وليس فقط بالفعل الخارجي. ويؤكد هذا التنوع أن مفهوم الجريمة لا يمكن فصله عن البنية الثقافية والرمزية للمجتمع، وأن تحليل الظاهرة الإجرامية يتطلب فهمًا عميقًا للمنظومات الأخلاقية التي تنتجها وتعيد إنتاجها.

أما على المستوى القانوني والسياسي، فإن الجريمة في النظم الوضعية الحديثة تُعرّف باعتبارها انتهاكًا للقانون الجنائي بغض النظر عن الخلفية الأخلاقية أو الدينية للفعل، حيث تركز هذه النظم على حماية النظام العام والحقوق الفردية، وخاصة حقوق الملكية والأمن الشخصي. وفي هذا السياق، تُعد جرائم مثل السرقة والاحتيال والجرائم الاقتصادية من أبرز أشكال الانحراف التي تهتم بها التشريعات الحديثة. ويعكس هذا التصور الطابع العقلاني للقانون الوضعي الذي يسعى إلى تنظيم المجتمع من خلال قواعد قانونية واضحة ومحددة (حسن، 2014، ص 73).

وفي النظم ذات التوجهات الاشتراكية أو الشيوعية، تختلف زاوية النظر إلى الجريمة، حيث يتم التركيز على حماية المصلحة الجماعية للدولة والمجتمع أكثر من حماية الحقوق الفردية، مما يجعل بعض الأفعال التي قد تُعتبر سياسية أو اقتصادية في سياقات أخرى ذات طابع إجرامي في هذا السياق. ويُظهر هذا التباين كيف يمكن للأيديولوجيا السياسية أن تؤثر بشكل مباشر في تعريف الجريمة وتحديد العقاب، مما يجعل الظاهرة الإجرامية مرتبطة بالبنية السياسية للمجتمع وليس فقط بالقانون في حد ذاته (علي، 2010، ص 66).

كما تُبرز الفلسفات الأخلاقية العالمية، مثل الفكر الكونفوشيوسي، أن الجريمة ترتبط بانحراف الفرد عن القيم الأخلاقية العليا مثل الاحترام والواجب الاجتماعي، حيث يُنظر إلى الانضباط الأخلاقي باعتباره أساسًا للاستقرار الاجتماعي. ويعكس هذا التصور أهمية التربية الأخلاقية في الوقاية من الجريمة، من خلال تعزيز قيم الانسجام الاجتماعي والطاعة الأخلاقية داخل الجماعة. وتؤكد الدراسات المقارنة في علم الاجتماع أن تعريف الجريمة يتغير بتغير المنظومة القيمية التي تحكم المجتمع، سواء كانت دينية أو قانونية أو فلسفية أو سياسية، مما يجعل الظاهرة الإجرامية

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

نتاجًا اجتماعيًا وثقافيًا بالدرجة الأولى وليس مجرد سلوك فردي معزول (عبد الرحمن، 2016، ص 58).

وعليه، فإن فهم الجريمة في المنظومات المختلفة يتطلب مقاربة تحليلية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التعدد القيمي والثقافي داخل المجتمعات، وتربط بين البعد الأخلاقي والقانوني والاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية، بما يسمح ببناء رؤية أكثر دقة وعمقًا لآليات الضبط الاجتماعي وتطور مفهوم الجريمة عبر الزمن.

الخاتمة :

خلصت هذه الدراسة إلى أن علم الاجتماع الجنائي يمثل مجالاً معرفياً أساسياً لفهم الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية معقدة تتجاوز التفسيرات الفردية الضيقة، وترتبط بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمية المتداخلة. وقد بينت المقاربات النظرية المختلفة أن السلوك الإجرامي يتشكل في إطار التفاعل المستمر بين الفرد وبيئته الاجتماعية، الأمر الذي يجعل دراسة الجريمة مرتبطة بفهم البنى الاجتماعية وآليات الضبط والتنظيم داخل المجتمع.

كما أظهرت الدراسة أن التحولات المعاصرة التي يشهدها العالم، وفي مقدمتها التطور التكنولوجي المتسارع والعولمة واتساع شبكات الاتصال، قد أسهمت في بروز أنماط جديدة من الجرائم وفرضت تحديات غير مسبوقة أمام الباحثين وصناع السياسات الجنائية. وهو ما يستدعي تطوير المقاربات النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع الجنائي بما يسمح بفهم هذه التحولات ومواكبة انعكاساتها المتزايدة على المجتمعات المعاصرة.

وأكدت الدراسة كذلك أن المنظومات القيمية والدينية والقانونية والثقافية تؤدي دوراً محورياً في تحديد معايير السلوك الاجتماعي المقبول وفي توجيه آليات الضبط الاجتماعي، مما يجعل فهم الجريمة مرتبطاً بالسياق الحضاري والثقافي الذي تنشأ فيه. كما تبين أن فعالية السياسات الجنائية لا تعتمد على العقاب وحده، بل تتطلب تبني استراتيجيات شاملة تجمع بين الوقاية والإصلاح وإعادة التأهيل وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وعليه، فإن مواجهة الظاهرة الإجرامية في السياقات المعاصرة تقتضي تحقيق التكامل بين المعرفة النظرية والبحث العلمي والتطبيق الميداني، بما يسهم في بناء سياسات جنائية أكثر فاعلية وقدرة على الاستجابة للتحولات الاجتماعية المتسارعة، ويعزز الأمن والاستقرار والتنمية داخل المجتمع

قائمة المراجع المعتمدة :

1.المراجع العربية

- ✓ أبو النصر، م .(2017) .منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية . القاهرة: دار الفكر العربي.
- ✓ أبو عامر، م .(2007) .علم الاجتماع الجنائي .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ✓ العتيبي، م .(2021) .الجريمة في العصر الرقمي .الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- ✓ حسني، م .(2013) .علم الاجتماع الجنائي .القاهرة: دار النهضة العربية.
- ✓ رمضان، م .(2004) .علم الاجتماع الجنائي .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

- ✓ سرحان، ع .(2008) .الظاهرة الإجرامية في علم الاجتماع .بيروت: دار النهضة العربية.
- ✓ عبد الستار، ف .(2009) .الانحراف والجريمة في المجتمع .القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- ✓ عبيدات، م.، أبو نصار، م.، &مبيضين، م .(2014) .منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات .عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ✓ رشوان، ح .(2015) .المنهج في البحث الاجتماعي .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ✓ العساف، ص .(2016) .مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية .الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- ✓ ابن تيمية، أ. ب. ع. الح .(2005) .السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية .الرياض: دار عالم الفوائد.
- ✓ القرضاوي، ي .(1999) .الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية . القاهرة: مكتبة وهبة.
- ✓ عبد الله، م .(2012) .القيم الدينية والضبط الاجتماعي في المجتمع العربي .القاهرة: دار الفكر العربي.
- ✓ حسن، م .(2014) .القانون الجنائي والنظم الوضعية الحديثة .القاهرة: دار النهضة القانونية.
- ✓ علي، م .(2010) .الجريمة في النظم الاشتراكية: دراسة تحليلية مقارنة . بيروت: دار الفكر العربي.
- ✓ عبد الرحمن، م .(2016) .الفكر الكونفوشيوسي والقيم الأخلاقية في ضبط السلوك الاجتماعي .عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

2. المراجع الأجنبية

- ✓ Babbie, E. R. (2013). *The practice of social research* (13th ed.). Cengage Learning.
- ✓ Becker, H. S. (1963). *Outsiders: Studies in the sociology of deviance*. Free Press.
- ✓ Berry, D. (2002). *Criminological perspectives*. Routledge.
- ✓ Brown, S. (2010). *Criminal law and society*. Routledge.
- ✓ Buil-Gil, D., Buil-Gil, C., & Gil-García, J. R. (2020). Big data analytics and predictive policing. *Government Information Quarterly, 37*(4), 101494. https://doi.org/10.1016/j.giq.2020.101494
- ✓ Chauvet, M. (2009). *Histoire de la criminologie*. L'Harmattan.
- ✓ Durkheim, É. (2014). Suicide: A study in sociology (Original work published 1897). Routledge.
- ✓ Foucault, M. (1977). *Discipline and punish: The birth of the prison*. Pantheon Books.
- ✓ Garcia, J. (2010). *Criminology and biological theories*. Springer.
- ✓ Hart, H. (2008). *Criminal justice systems*. Oxford University Press.
- ✓ Johnson, P. (2013). *Sociology of law and deviance*. Routledge.
- ✓ Miller, T. (2007). *Deviance and social control*. McGraw-Hill.
- ✓ Merton, R. K. (1938). Social structure and anomie. *American Sociological Review, 3*(5), 672–682.
- ✓ Orton, D. (2015). *Introduction to criminology*. Palgrave Macmillan.
- ✓ Parker, R. (2016). *Criminal law theory*. Routledge.
- ✓ Sampson, R. J., & Groves, W. B. (1989). Community structure and crime. *American Journal of Sociology, 94*(4), 774–802.

ISSN : 2602-7402
EISSN: 2676-1637

- ✓ Sampson, R. J., & Wilson, W. J. (1995). Toward a theory of race, crime, and urban inequality. In *Crime and inequality*. Stanford University Press.
- ✓ Shaw, C. R., & McKay, H. D. (1942). *Juvenile delinquency and urban areas*. University of Chicago Press.
- ✓ Sheptycki, J. (2004). *Transnational crime and the criminological imagination*. Routledge.
- ✓ Simons, A. (2013). *Foundations of criminology*. Pearson.
- ✓ Shomiker, L. (2014). *Legal aspects of crime classification*. Routledge.
- ✓ Wilson, J. Q., & Herrnstein, R. J. (1985). *Crime and human nature*. Simon & Schuster.
- ✓ Yates, D. (2012). *Introduction to criminology*. Sage Publications.